العراق امامكم والشعب خلفكم

سمير اسطيفو شبلا

هكذا حتم علينا نحن العراقيين اينما وجدنا ان نعيش حالة شاذة مقطوعة من مرحلة تاريخية كان من المؤمل ان نعيش فيها بأمن وسلام ووئام اكثر من السابق "الديكتاتوري" في جو من الحريات السياسية والاجتماعية والثقافية، ولكن الديمقراطية التي تم نحرها ككلمة وكفكر قابل للتطبيق العملي ان تهيأت لها ظروف بقائها على قيد الحياة، نحرت من الوريد الى الوريد ليس في العراق كوضع قائم واستثنائي، وانما في بلدان الشرق الاوسط قاطبة، نعم كلامنا نسبي ولكنه قريب جداً من الحقيقة، لذا يمكن ان نطلق على مرحلة التغيير التي حدثت في العراق "التوجه الديمقراطي"بدل "الديمقراطية" عليه ان الكثير من كتابنا ومثقفينا يقعون في خطأ المصطلح، والسبب يكمن في ان الديمقراطية لا يمكن ان تفرض بالقوة! ولا ان توهب لشعب من القائد الضرورة!ولا ان تحرق مراحل تطورها،انها كالوليد حديث الولادة يُعطى له كبة "اكلة موصلية والجملة للمرحوم يوسف حبي" بدلا من الحليب! وهناك فرق بين حليب صناعي وحليب من صدر الام، لذا يكون عراق اليوم يمر بمرحلة التوجه الديمقراطي ليس الا، كنتيجة منطقية للفوضى والفساد وانتهاكات حقوق الانسان!!"متى كان العراق يقبع في ذيل القائمة قبل الصومال في تقارير الامم المتحدة ومنظمة العفو الدولية في انتهاك حقوق الانسان"؟؟؟

عند متابعتنا للوضع القائم على الارض وما يسطره باحثونا ودارسونا حول الاسباب التي ادت الى وصول الحالة لما هي عليه الان، منهم من اتهم الطائفية والمذهبية والتطرف الديني وعدم استيعاب الاحزاب والتيارات الدينية المرحلة بعدم قراءتهم للواقع كما يجب، لذا بدؤوا في احراق المرحلة "التجاوز على الفكر وصيرورة التاريخ" وكانهم غير مصدقين باستلامهم للسلطة، فأخذ كل طرف او تيار او تكتل او مذهب او طائفة او حزب يدعي بانه هو الاول والباقين ياتون خلفه بمراتب، وهكذا بدأ تقسيم الوليد الى اجزاء مقسمة على نفسها وحسب كمية ضخ شريان القلب من الدولارات! ومنهم من اتهم دول الجوار والدول الكبرى في التدخل في الشؤون الداخلية وخاصة مرحلة بريمر وانسحاب الجانب "السني" بين قوسين لكي لا تفهم الكلمة بغير محلها، لانتخابات ٢٠٠٥، ووضع دستور اقل ما يقال عنه انه ملغم ؟؟؟؟ كلهم على حق في قراءة الواقع وكلها مجتمعة احدثت الدمار والفوضى والقتل والتهجير والاختطاف والتفجيرات،،،،،الخ لان النتيجة كانت لصالح تعدد مراكز القوى، والانكى ان قوتها ليست آتية من ناخبيها الذين لا تراهم الا وقت الانتخابات، بل متأتية من قوة الانتماء الفكري والمذهبي والطائفي من دول الجوار، والقسم الاخر تستمد قوتها من علاقاتها الدولية وكمية ومقدار التمويل التي تحصل عليه لديمومة استمرارها، لذا تكون قراراتها اسيرة الجهة الممولة! وبما تمليه مصلحة تلك الجهة ان كانت اقليمية او دولية، وبالتالي يكون فكرها ومواقفها للبيع في كثير من الحالات ومن يدفع اكثر والغاية الاساسية هو جوابنا على السؤال التالي:اين العراق كدولة! واين الشعب كمجتمع؟ اي اين العراق كدولة حديثة لها كيانها ومقوماتها واركانها؟ واين شعب العراق الاصيل ودوره في المجتمعات؟ لماذا اصبح العراق امامنا؟ اي تجاوزنا ونحن نتقاتل على منصب؟ سحبوا العراق منا ونحن نكتب ونصرح دون ان نفعل شيئاً سوى التفكير بالمنصب الاكثر حلباً! ها ان الشعب اصبح خلفكم ايها السادة وسينفجر في اية لحظة لانكم تنكرتم له وهو يصرخ الان بوجوهكم ويقول: انا عريان فلم تكسوني! وانا عطشان ولم تسقوني! وانا جوعان ولم تطعموني! تركتموني على ابواب الغرباء كي يصدقوا عليّ وفي داخلي يجري ذهب اسود! لماذا فعلتم بي هكذا يا ابنائي؟ يا ابناء بلدي؟ شئتم ام ابيتم انا امكم التي ولدتكم وانتم احرار! فلماذا لم تستطيعوا الحفاظ على شرفي؟ في كل يوم لا بل في كل لحظة ينتهكون بيتي وبستاني وانتم تتناحرون بينكم، اصرخ واصيح باعلى صوتي: اين اولادي وبناتي؟ اين ثمار بطني؟ فلا من مجيب! اذن ماذا اعمل؟ هل انتظر اياما وشهورا وسنيناً اصرخ واصرخ؟ فالى متى؟ اصبحت انا امكم اضحوكة بين نسوان الحارة! وها هو والدكم الذي حماكم من حر الصيف وبرد الشتاء اصبح ايضا العوبة بين الامم!! الحل يا اولادي يكمن في الرجوع الى حضني الدافئ، ان صدري يسع لاكثر من ثلاثين مليون انسان وهم يرضعون في آن واحد! لا تخافوا من السقوط والزلات، كلنا بشر لنا سقطاتنا، وبما ان صدر الام بكبر جريان النهرين هذا يعني انها تغفر وتسامح وتزرع الثقة بشرط واحد بسيط جدا وهو: ان بدأتم بانفسكم لا تخافي يا امي، ها هو ابي ينادي ابناءه الغيارى من جميع الاديان والافكار والتواريخ ان يلتئموا حوله كأخوة ورعاة بقلب واحد ورأي موحد لدعم ومساندة اخوانهم واشقائهم ليبقوا تحت سقف واحد دافئ وسماء صافية يجمعهم شيء واحد مشترك الذي يحضنهم ويقيهم من العواصف واهوال الدهر! الا وهو العراق.

باختصار

وحطمنا الرقم القياسي.. ودخلنا موسوعة غينيس

شليمون داود اوراهم

في مقال سابق منشور عن مقترح اختيار مسيحي رئيساً مؤقتا لمجلس النواب العراقي، وكان المقال، بطبيعة الحال، عن أزمة تشكيل الحكومة العراقية الجديدة: قلنا إن العراق بصدد تسجيل رقم قياسي جديد ودخول موسوعة غينيس للأرقام القياسية من ناحية الفترة الأطول في تاريخ الدول للبقاء بدون حكومة.

وها هو يوم السبت الثاني من تشرين الأول ٢٠١٠ يشهد تحقق هذا التوقع، فيتجاوز الساسة العراقيون الأزمة التي شهدتها مملكة هولندا عام ١٩٧٧ حيث بقيت دون حكومة لمدة ٢٠٨ أيام، بينما يسجل العراق في هذا التاريخ ٢٠٩ أيام دون حكومة.. وهي فترة قابلة للزيادة إذا نظرنا إلى الواقع وحاولنا استقراءه.. وأدناه نص الاستقراء!!!:

فمع أن التحالف الوطني الذي يضم ائتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني العراقي قد حسم أمره أخيرا.. واختار السيد نوري المالكي بالتوافق مرشحا له لمنصب رئيس الوزراء، فإن هذا الاختيار جاء بغياب المجلس الأعلى وحزب الفضيلة.

بمعنى أن السيد المالكي صار بعد هذا الترشيح مدعوما بـ ١٣١ صوتا موزعة كالآتي: ٨٩ صوتا لائتلاف دولة القانون، و ٣٩ للتيار الصدري و ٣ أصوات لكل من السادة "إبراهيم الجعفري/ تيار الإصلاح الوطني"، "أحمد الجلبي/ المؤتمر الوطني العراقي"، "هادي العامري/ منظمة بدر". ويتبقى له بالتالي نحو ٣٢ صوتا للحصول على النصف زائدا واحد.

وعلى صعيد متصل: فإن تطورات الأيام الماضية شهدت إعلان القائمة العراقية برئاسة السيد إياد علاوي عدم مشاركتها في أية حكومة تكون برئاسة السيد المالكي، وتمسكها باستحقاقها الانتخابي، فيما تراهن الكتلة الكردستانية، على صعيد آخر، موقفها من المسألة بمدى الاستجابة لورقة التفاوض التي قدمتها.. وبما يحتم تاليا على باقي الكتل أن تتعامل معها وفق برنامج كل من الطرفين.

ثم.. وعلى صعيد إقليمي فإن ردة الفعل الأولى للإدارة الأميركية على اختيار التحالف الوطني للسيد المالكي كانت الترحيب لكن مع التأكيد على أهمية مشاركة كل الكتل الفائزة.. كما أن حقيبة الرئيس السوري بشار الأسد الذي وصل طهران السبت تضم بين ما تضمه من ملفات، ملفا يتعلق بتشكيل الحكومة العراقية وربما رسالة أو عرض موقف أو رأي أو طلب من القائمة العراقية إلى الحكومة الإيرانية. وبمعنى آخر فإن المشهد السياسي العراقي لا يزال معقدا كما يبدو، إن لم يكن قد أصبح الآن أكثر تعقيدا بعد اختلاط الأوراق بهذا الشكل، وحتى إذا شهدت الأيام أو الأسبوع أو "على رأي صديقي اللئيم" الأسابيع القليلة المقبلة.. انتخاب رئيس البرلمان ومن ثم رئيس الجمهورية "بثلثي الأصوات" الذي سيكلف رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة فإن أمام الأخير مهلة دستورية تبلغ شهرا من الزمان لتشكيل هذه الحكومة.. ومن ثم مرحلة المصادقة من عدمها.

وهكذا.. فإن هذه الفترة "الفراغ الحكومي" ستطول ليصبح من الصعب بل من المستحيل على أي بلد آخر في العالم أن يحطم هذا الرقم القياسي الذي سجله العراق بهذا الصدد.. أللهم إلا العراق نفسه في مرحلة قادمة!!.

وبذلك نثبت للعالم من جديد.. أننا لا نفتخر فقط بحضارات واختراعات قامت وتحققت منذ آلاف السنين، بل أننا لا زلنا نبتكر حتى اليوم.. لأننا شعب حي ومبتكر "بكسر الكاف".

عناوين في الأخبار

ـ الجمعية العامة للأمم المتحدة تحدد يوما للاحتفال سنويا بهذه المناسبة، وتدعو الساسة العراقيين للحضور في ذلك اليوم إلى مقرها في نيويورك للمشاركة في الاحتفالية وتسلم شهادات "غينيس" بهذه المناسبة.

ـ القائمون على موسوعة "غينيس" يتوقعون أن تطول هذه الفترة القياسية العراقية بحيث لن يكون ممكنا تحطيمها خلال القرن الحالي وربما خلال قرون مقبلة.

ـ جمهورية الصومال الديمقراطية تقدم اعتراضا إلى مجلس الأمن بهذا الشأن وتعلن استعدادها للمنافسة على هذا الإنجاز التاريخي؟.

ـ إيران "تفوز" على العراق ٢ ـ ١ وتتأهل إلى نهائي بطولة غرب آسيا بكرة القدم!!.

ـ دراسة طبية عالمية حديثة تؤكد أن الذي ينام في العاشرة ليلا من كل يوم.. يفوته فيلم الحادية عشرة على الـ "mbc" أكشن!!.

ـ الفنان العالمي الشهير شعبان عبد الرحيم، يؤكد عزمه على تقديم ملحمة شعبولية تتغنى بهذا الإنجاز العراقي العربي الكبير.. وتحطيم الرقم الهولندي الشهير..

على مشارف حل تأخّرْ

حميد الموسوي

اجماع الساسة العراقيين –رواد مرحلة التغيير وشركاء ديمقراطية العراق الجديد– على مفهوم حكومة الشراكة الوطنية وتمسكهم جميعاً بخيار التوافق الذي لايستثني طرفاً ولايهمش مكونا عراقيا بصرف النظر عن عدد افراده ونوع وشكل توجههم الاثني والديني، هذا الاجماع يبعث في نفوسنا نحن العراقيين المتعطشين للأمن والاستقرار والعيش الكريم الأمل ويرسل الاطمئنان بأن عهد الدكتاتورية والتسلط قد ولى الى غير رجعة وان حقب الانقلابات طواها التأريخ في صفحات سود يخجل عن كشفها فضلاً عن تكرار كتابتها.

هذا الاجماع وان فسره البعض بضعف الثقة بين الشركاء والذي كرسته السياسات الهوجاء للحكومات التي توالت على حكم العراق منذ تأسيس الحكم الوطني فيه واصرارها على استمرار المعادلة الظالمة لقرن من الزمن فأنه مطلوب في هذه المرحلة بوجود هذا السبب وبعدمه اذ ليس من المنطقي الانتقال من دكتاتورية صارمة لم يعرف لها التأريخ مثيلا الى ديمقراطية اميركية أو أوربية وفي وضع متشابك ومتداخل ومعقد مثل الوضع العراقي وتداعيات سقوط التسلط الدكتاتوري الذي جثم قرابة الاربعين عاماً على صدور العراقيين ولاث طباعهم وخرب كل شيء جميل.

ومن هنا طبعت مرحلة التغيير عبر محطاتها لسبع سنين خلت بطابع التفاوض والتحاور على غير ما معهود في محيطنا الاقليمي والعربي، تحاور وان طالت جلساته وشابه ماشابه من سلبيات وما خلفه من تداعيات الا انه ظل في اطار المألوف والمتعارف عليه من اصول النقاش وتبادل الآراء والافكار والطروحات للخروج بصيغة توافقية لتشكيل الحكومة التي تتمتع بقدر ممكن من القناعات والرضا وان كانت أقل ماتطمح الكتل به من مكتسبات ومنجزات لاقناع وكسب تأييد قواعدها الجماهيرية. لكن ما يؤخذ على مباحثات وحوارات تشكيل الحكومة المرتقبة هو استمرارها وتأخيرها لأكثر من ستة أشهر ومن ثم الخروج بنتيجة لايمكن اعتبارها نهاية الحوارات وختامها المسك بل قد تعد استمرارا عبر قنوات احلك ظلمة واكثرها مطبات واثقل عوائق فترشيح السيد المالكي دون موافقة المجلس الاعلى وانسحابه مع حزب الفضيلة مضافاً له الرفض المسبق من القائمة العراقية وتردد الاحزاب الكوردية زاد الموقف تعقيداً وفتح ابوابا جديدة للنقاش والرفض والاعتراض وأوجد مواقف اشد تزمتا وسقوف مطالب أعلى وتقديم المزيد من التنازلات. مثل هذه المستجدات –وهذا ما نخشاه وندعوا الله ان لايحدث– قد تتسبب بحدوث شرخ في بنية المجتمع العراقي نتيجة التلاعب بتغيير طوبوغرافية بعض المدن العراقية تحت ضغوط معروفة او استجابة قهرية لمطالب فرضتها سياسة "شيلني واشيلك".

وقد تتسبب في خلخلة الاقتصاد العراقي واضعافه نتيجة تبديد المال العام رضوخا للسياسة المذكورة وارضاء لهذا الطرف واسكاتا لذاك. وقد تتكرر اخطاء المرحلة السابقة ان لم تزدد الاوضاع سوءا نتيجة ضعف القرار الرئاسي او عدم الاستجابة له فضلا عن تنفيذه لانه لايتناسب مع توجهات الكتلة الفلانية ولا يتماش مع توجهات وزرائها. وهذا يعني استمرار الدوران في نفس الحلقة المفرغة التي بدأت العملية السياسية مشوراها فيها منذ سبع سنين وسجلت عدة اشواط خائبة خاسرة او لنقل غير موفقة كما يعني المراوحة في المربع الاول وعد اضلاعه وقياس مسافاته وابعاده صباحا ومساءا او على مدار السنين وهذا ما ترفضه الجماهير العراقية بشدة وتصر على ايجاد صيغة حضارية لحكم ديمقراطي يتناسب مع التغييرات التي اوجدتها عملية القضاء على السلطة المستبدة وذلك بتشكيل حكومة حازمة ولتكن حكومة شراكة وطنية لاتهمش ولا تقصي ولا تستثني طرفا من الاطراف او شريحة من الشرائح شريطة ان تحظى بقبول كل الاطراف وخاصة فيما يتعلق برئاسة الوزراء على ان لاتنتهج اسلوب المحابات والتغاضي عن اخفاقات بعض الوزراء وتلكوء البعض الاخر وفشل واهمال بعض المؤسسات والدوائر وتقصيرها في اداء مهامها وتنفيذ واجباتها بالشكل المطلوب وما يرافق تلك الاساليب من تفشي الفساد والافساد بصورة غير مسبوقة نتيجة المحابات والمجاملات وغياب الحزم والاجراءات الرادعة وتعطيل تنفيذ القوانين والقرارات والاحكام.

المعروف عن قادة العراق الجدد وسياسييه ورؤساء حركاته واحزابه وتجمعاته وكتله انهم اصدقاء وزملاء ورفاق درب ونضال ومعارضة، للدرجة التي تجعل بعضهم يفسر نوايا بعض قبل الافصاح عنها ويقرأ افكاره وهي في صندوق مخه المقفل، فيبادره بالتحليل قبل ان ينطق ويعطيه الاجابة قبل ان يسأل او يتساءل، خاصة وهم يتفاوضون في ساحة مكشوفة ويتبارون تحت اشعة شمس العراق التي لا يخفيها ضباب ولا تحجبها غيوم، وهذا ما يثير التساؤل ويبعث على الاستغراب! لماذا تطول وتمتد مفاوضات تشكيل الحكومة كل هذه الشهور اذن؟!.

ولماذا كل هذا الخلاف والاختلاف والشد والجذب كلما لاحت في الافق بوادر انفراج؟!.

ما الذي يجعلنا نتشاءم قبل وبعد حصول جلسة مفاوضات وتقارب بين كتلتين سياسيتين؟ ما مبعث شعور الياس والقنوط الذي ينتابنا بعد سماع تصريح يقول: وجهات نظرنا متقاربة ونقترب من الحل وستشهد الايام المقبلة انفراجا واخبارا سارة؟!.

معايير جودة البرلمان*

احمد جويد

قدرة البرلمان على القيام بالمهام الملقاة على عاتقه خلال دورته التشريعية المخصصة له دستوريا هي المعيار الحقيقي لجودته، بمعنى آخر المنجزات "المخرجات" التشريعية والرقابية الناتجة عن أعمال البرلمانيين والتي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف والسياسات العامة للبلد.

فالبرلمان الجيد هو الذي يُشرِع ويُراقب ويُحاسب ويَعمل على تكريس مبدأ استقلال السلطات الثلاثة ولا يعرقل مشاريع القوانين التي تخدم المصلحة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة "سياسية أو فئوية"، وأن يكون – البرلمان– مهنيا في عِملة حريصا على أداء واجباته راعيا للمبادئ التي أقسم عليها أعضاؤه.

وللوصول إلى معرفة جودة البرلمان لابد لنا من معرفة الايجابيات والسلبيات في العمل البرلماني والتي نستطيع من خلالها الاستدلال على المؤشرات التي تحدد أماكن القوة والضعف سلباً أو إيجاباً، ومن بين المؤشرات الايجابية لأي برلمان في العالم:

1- أن يشتمل على تعددية سياسية "أحزاب أو تيارات" مختلفة بحيث لا يتكون من حزب واحد أو طيف سياسي واحد يجعله مجرد برلمان صوري كما هو الحال في العديد من برلمانات الدول الدكتاتورية.

2- وجود معارضة سياسية حقيقية داخل البرلمان تراقب تشريع القوانين وحسن تنفيذ المشروع الحكومي، كون المعارضة البرلمانية تمثل ورقة ضغط قوية على الجهات التي تحاول استغلال مناصبها السياسية لمصالحها الشخصية أو الحزبية أو الفئوية.

3- اكتمال النصاب البرلماني في الجلسات الاعتيادية وبخاصة الجلسات التي يتم فيها مناقشة مشاريع قوانين مهمة من شأنها تحديد مستقبل البلد ومصالحه المرحلية أو الإستراتيجية.

4- عقد الجلسات الاستثنائية في الحالات الطارئة والقضايا الهامة التي تمس أمن وسيادة البلد أو تهدد مستقبله الاقتصادي، أو للخروج بحلول تشريعية من شأنها معالجة أزمة سياسية معينة.

ومن المؤشرات السلبية في الأداء البرلماني:

1- عدم الالتزام بالنظام الداخلي.

2- عدم وجود جدول أعمال للجلسات التي يتم عقدها أو الخروج عن جدول الأعمال لمناقشة قضايا أخرى غير مدرجة في جدول الجلسة.

3- عدم اكتمال النصاب وبخاصة في الجلسات ذات الأهمية.

4- كثرة التغيب عن حضور الجلسات عدم وجود قوانين تحاسب المتغيبين عن الحضور إلى قبة البرلمان بدون عذر مشروع.

5- اتخاذ القرارات الهامة والمصيرية من قبل رؤساء الكتل فقط دون الرجوع إلى أخذ الآراء من بقية الأعضاء الذي يقتصر دورهم على رفع الأيدي للتصويت على إقرارها.

وخلال مسيرة البرلمان العراقي السابق لاحظنا احدى أهم مميزاته عدم اكتمال النصاب وبخاصة في الجلسات المتعلقة بتشريع القوانين ذات الصلة بالخدمة العامة ومحاسبة المقصرين الأمر الذي أدى إلى عدم الاكتراث بالقوانين من قبل البعض من كبار المسؤولين في الدولة وتماديهم في هدر المال العام وارتكابهم جرائم الفساد المالي والإداري الذي عطل العديد من المشاريع الخدمية والتنموية في البلد وبذلك يكون البرلمان قد أخل في جزء مهم من واجبه في العمل المناط به دستورياً والذي أقسم عليه جميع البرلمانيين بدون استثناء.

اللافت للنظر إننا وجدنا البرلمان العراقي الحالي يخفق ومنذ البداية في عدم الوصول إلى تجاوز أول عقبه سياسية يصطدم بها ألا وهي عقبة تشكيل الحكومة ورغم مرور ما يقارب السبعة أشهر على الانتخابات البرلمانية نجد إن البرلمان قد حقق "نصف جلسة" لأعضائه–والتي تعَدّ أطول جلسة برلمانية في العالم قد تدخل في موسوعة "غينس" للارقام القياسية– وتعَدّ هذه الحالة سابقة خطيرة ومؤشر سلبي في الأداء البرلماني الذي يأمل منه المواطنون إيجاد حلول لمشاكلهم الخدمية والأمنية والاقتصادية.

فمن المخجل أن ينظر البرلماني إلى نفسه على أنه ضعيف لا يستطيع أن يأتي بعمل منتج داخل المؤسسة التشريعية لأن هناك جهات قوية تمتلك القرار وهي التي بيدها كل شيء، وهذا الشعور بالضعف قد يتأتى من كون هذا البرلماني منضوياً تحت عباءة حزب أو تيار معين ويشعر بأن ذلك الحزب أو التيار السياسي هو صاحب الفضل عليه في الوصول إلى قبة البرلمان ولولاه–أي الحزب– لما استطاع أن يصل إلى هذه المكانة في الدولة، وبالتالي لا يستطيع البرلماني "الضعيف" أن يبدي أي رأي معارض أو مخالف للكتلة المنضوي تحتها "خوفاً أو استحياءً"، وقد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى عدم سماع رأيه أو السماح له في إبداء الرأي وإن مهمته الوحيدة تقتصر على رفع يده ساعة أن يطلب منه ذلك، وهذا الأمر بحد ذاته يعد عاملاً من عوامل الضعف والخلل الكبير في الأداء البرلماني وبالتالي فهو يعد مؤشراً سلبياً على الأداء البرلماني وجودته. إن بناء فرق عمل برلمانية "ضاغطة" غير مرتبطة بكتلها السياسية ارتباطاً مصلحيا من شأنها أن تتيح الفرصة للحصول على أفضل النتائج وأن تثري النقاش وتنقح الأفكار وتؤدي في النهاية إلى إنجاز الأعمال وحل المشكلات، وللحصول على هذه النتائج المطلوبة لابد من الأخذ بعين الاعتبار بعض التجارب المشرقة في البرلمانات ذات المؤشرات الجيدة في العمل الديمقراطي الحقيقي والتي استطاعت أن تفرز حكومات جيدة ذات مشاريع طموحة ساعدت في تقدم وتطور بلدانها.

ولا بد لهذه الفرق البرلمانية أن تتصف بالآتي:

1- وضوح الرسالة والأهداف.

2- التركيز على النتائج.

3- تهيئة ظروف العمل الجماعي.

4- التواصل بانفتاح ومصداقية.

5- تحل خلافاتها بنفسها.

وعليها أيضاً أن تحدد أولوياتها في سعيها لتحقيق أهدافها من خلال بناء دولة مدنية تكفل لهؤلاء الأعضاء قبل غيرهم الحصول على المكاسب المشروعة التي يسعون إلى تحقيقها دون الحاجة إلى استخدام مناصبهم في الدولة وجعلها وسيلة للحصول على امتيازات ومنافع على حساب المال العام والمصالح العامة التي من أجلها تم انتخابهم والإتيان بهم إلى قبة البرلمان، وعلى هذا الأساس نكون قد حققنا نسبة عالية من الجودة في أداء البرلمان.

* مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث

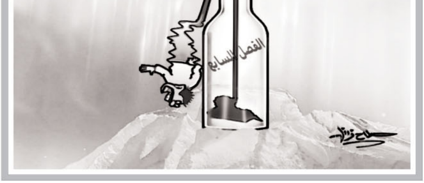صلاح زينل